



الانحدار الأميركي ومستقبل النظام الدولي

د. محمد حسن سعد

باحث في الشؤون الدولية / لبنان

2023/4/20

54



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

hcrsiraq@yahoo.com



Www.hcrsiraq.net

بغداد- الكرادة- العرصات الهندية- مجاور السفارة الصينية



+964781 0234002

تقدير موقف

الانحدار الأميركي ومستقبل النظام الدولي

د. محمد حسن سعد

باحث في الشؤون الدولية / لبنان

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الأبحاث والدراسات والمقالات والترجمات، إلا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً. وليس من الضروري أن تُعبر المقالات المنشورة عن وجهة نظر المركز، وإنما تعبر عن وجهة نظر الباحث.

تقدير

موقف



مركز حمورابي

للبحوث والدراسات الاستراتيجية

HAMMURABI CENTER

For Researches & Strategic Studies

٢٠٢٣/٤/١١

المقدمة:

اسدلت نهاية الحرب الباردة الستار على المشهد الأخير من العلاقات الدولية المحكومة بنظام الثنائية القطبية، وولادة مشهد جديد تحكمه رؤى وممارسات أحادية لنظام دولي جديد تترفع على قمته الولايات المتحدة الأميركية التي استغلت الفرصة التاريخية التي قدمتها لها نهاية الحرب الباردة للاضطلاع بدور الريادة، وقد عبر الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون عن هذا "التفوق" الأميركي ببلاغة كبيرة في كتابه الفرصة السانحة، حيث قال: "لقد أصبح العالم صورة، يجب ملء فراغاتها بريشة أميركية".

وسعيًا لهذا التفوق وضعت الدوائر الأميركية العليا نصب أعينها عناصر أساسية:

١ - الانفراد الأميركي بالنظام الدولي على قاعدة الهيمنة وهذا يستوجب تحقيق مسألتين:

أ - إعادة هيكلة القوات الأميركية بما يتلائم مع هذه الوظيفة الجديدة (بعد نهاية الحرب الباردة).

ب - تحديث شبكة التحالفات الأميركية الاستراتيجية وفي مقدمتها حلف الأطلسي.

٢ - الحفاظ على التوازن الاستراتيجي الأوروبي من خلال سياسة الاحتواء "الايجابي" وتقديم الضمانات الأمنية، فالالتزام الأميركي تجاه الأمن الأوروبي ينعكس تأثيره استقراراً وضماناً للحفاظ على توازن القوى في أوروبا خاصة لناحية مواجهة ثلاث معضلات كبرى هي:

أ - منع انبعاث روسيا الإمبراطورية.

ب - احتواء توحيد ألمانيا وتأثيرات ذلك على الساحة الأوروبية، لناحية الدور الريادي لألمانيا كقوة اقتصادية دافعة للاتحاد الأوروبي.

ج - لجم الاندفاع الفرنسي نحو استعادة أوروبا لدورها التاريخي الناظم للعلاقات الدولية المهيمنة على النظام الدولي.

٣ - تطويق الصين والحيلولة دون صعودها، الأمر الذي سيترك تداعيات على موقع الولايات المتحدة في النظام الدولي سيما بعد الحرب الباردة.



فضلاً عن سعي واشنطن لإحكام سيطرتها على مصادر الطاقة العالمية، وطرق التجارة الدولية، وتهميش الأمم المتحدة، ورفض العمل الجماعي.

أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ وإعادة إنتاج الهيمنة

شكّلت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ علامة فارقة على صعيد تغيير السياسة الأميركية تجاه العالم، وكذلك كانت نقطة تحوّل في صياغة النظام الدولي للقرن الحادي والعشرين، لدرجة يمكننا القول إن التاريخ بات ينقسم إلى ما قبل أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ وما بعدها، فاندفعت إدارة الرئيس جورج دبليو بوش لاستغلال هذه الأحداث وتوظيفها لتعزيز الهيمنة الأميركية على العالم، فذهبت لإعادة تعريف أمنها القومي بصورة أحادية، وإعادة تشكيل النظام الدولي وفق أسس ومبادئ جديدة في العلاقات الدولية، لخدمة المصالح الأميركية حصراً دون اكتراث للقوى الدولية وأبرزها الصين وروسيا، اللتان سيتزايد معهما التصادم والتنافس والخلاف بسبب السلوك الأميركي المتهور في العالم الذي يقوم على أن ما يلائم واشنطن يلائم العالم.

وصول أوباما والاستدارة شرقاً لاحتواء الصين وإضعاف روسيا

بعيد وصول الرئيس باراك أوباما إلى سدة الحكم في البيت الأبيض أعلن الاستدارة شرقاً لنسج علاقات أمنية، مع العديد من دول شرق آسيا والباسفيكي، من الفلبين إلى أستراليا بهدف محاصرة الصين، بشبكة علاقات مميزة مع الدول الحذرة من هيمنة بكين مثل فيتنام وأندونيسيا وماليزيا واليابان والهند، إضافة إلى اتباع خطأ عدائياً تجاه روسيا، محاولة ردعها بفرض مزيد من التكاليف عليها، بحجة سلوكها "العدواني" تجاه أوكرانيا، أو تجاه دول وسط أوروبا وشرقها، ومحاصرتها بالقواعد العسكرية لحلف الاطلسي وتوسعه حتى حدودها، وأيضاً من خلال العقوبات الاقتصادية عليها، وأسعار الطاقة المنخفضة، لتقويض صديقتها على الساحة الدولية، واشغالها عن القيام بأدوار عالمية، تعتبرها الولايات المتحدة الأميركية منافسة حقيقية وتهديداً جدياً لهيمنتها العالمية.



ترامب: أميركا أولاً في عالم خطر للغاية

شكّل وصول الرئيس دونالد ترامب تحولاً كبيراً في المقاربة الأميركية للشؤون الدولية، إذ اعتبر أن الولايات المتحدة تواجه عالمًا خطراً للغاية حافلاً بمجموعة واسعة من التهديدات ومنها ظهور قوى تنافس الولايات المتحدة، وتسعى إلى تقويض المصالح الأميركية في جميع أنحاء العالم، وإضعاف الولايات المتحدة والحلول مكانها على الصعيد الدولي، وهذه القوى المنافسة هي الصين وروسيا اللتان تصفهما استراتيجية إدارة ترامب للأمن القومي بأنهما دولتان تسعيان إلى مراجعة وإعادة صياغة النظام الدولي الراهن. كما ترى إدارة ترامب أن الصين وروسيا تستهدفان العالم النامي باستثمارتهما من أجل اكتساب النفوذ والمزايا التنافسية ضد الولايات المتحدة، حيث تستثمر الصين مئات مليارات الدولارات في البنية التحتية في جميع أنحاء العالم، إذ أنه خلافاً لآمال واشنطن بإدماج الصين في النظام الدولي، فأنها استغلت ذلك وقامت بزيادة قوتها على حساب الآخرين، وتقوم ببناء أكثر الجيوش قدرة وتمويلاً بعد الجيش الأميركي، كل ذلك ما كان ليتم لولا الاستفادة القصوى للصين من "سرقة" حقوق الملكية الفكرية والتي تقدر بمئات المليارات من الدولارات وفق تصور الرئيس ترامب، فضلاً عن التوتر الذي تحدثه في بحر الصين، وتعرض تدفق التجارة للخطر وتوسيع نفوذها بإحلال استثماراتها في أوروبا وإفريقيا. وكما أن روسيا تقوم باستعراض نفوذها الاقتصادي، من خلال السيطرة على الطاقة ومشاريع البنية التحتية في أجزاء من أوروبا وآسيا الوسطى، وهذا ما يؤدي لإضعاف الهيمنة الأميركية عالمياً.

انتخاب بايدن ومحاولة ترميم الهيمنة الأميركية المترنحة

بعيد انتخابه كرئيس للولايات المتحدة الأميركية أعلن الرئيس جو بايدن أن أميركا قد عادت لتكون على رأس الطاولة ولتقود النظام الدولي من جديد، مركزاً على مواجهة كل من الصين وروسيا وقوى أخرى، معتبراً أن الصين تمثل تحدياً من نوع خاص، فهي تتبنى سياسة طويلة الأجل من خلال توسيع انتشارها العالمي، وتعزيز نموذجها السياسي الخاص، والاستثمار في تقنيات المستقبل، لذا تحتاج واشنطن بالتأكيد إلى أن تكون أكثر صرامة مع الصين، أما بخصوص روسيا فقد كان الرئيس بايدن متشدداً بشكل يظهر الخشية الأميركية من روسيا، لذا تعهد بأن يقود الجهود لجمع الحلفاء مجدداً، لإعادة تشكيل تصورهم للعالم الذي نواجهه اليوم. فالكرملين باعتقاده يخشى من بقاء حلف شمال الأطلسي قوياً، وهو التحالف السياسي العسكري "الأكثر فعالية في التاريخ الحديث" كما وصفه. ولذلك



فمن أجل مواجهة أي "عدوان" روسي كما قال الرئيس بايدن علينا الحرص على أن تظل القدرات العسكرية للتحالف مهولة وفي جاهزية تامة، مع توسيع قدرته أيضاً على مواجهة التهديدات غير التقليدية، ويرى الرئيس بايدن وجوب أن تفرض واشنطن وحلفائها على روسيا عقوبات حقيقية بسبب انتهاكاتهما "للمعايير الدولية".

العالم يتغير

شكّل الانسحاب الأميركي الكارثي من أفغانستان واحد من الأسباب الدالة على التحول في النظام الدولي وهيمنة الولايات المتحدة عليه، فالنظام الدولي أحادي القطب دخل طور الاحتضار بعد فشله في حفظ الاستقرار والأمن العالمي، فضلاً عن انقسام الولايات المتحدة داخلياً على نفسها، هكذا هو حال الكيان الصهيوني "واحة الديمقراطية" الأميركية في منطقتنا حيث الانقسام الداخلي يكبر ويتصاعد وينذر بالأسوأ القادم حتماً.

في المقلب الآخر من تغيير المعادلات ومسار التحولات في النظام الدولي إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في ٢٤ شباط/ فبراير عام ٢٠٢٢ عن بدء العملية العسكرية الروسية الموسعة في أوكرانيا التي تستهدف وفق تصور الرئيس بوتين تصحيح العلاقات الدولية في النظام الدولي الذي قام بعد نهاية الحرب الباردة المرتكز على الفوقية والهيمنة، ولوضع حد لاضطراب ميزان القوى وسياسة احتواء روسيا التي باتت تشكل مسألة حياة أو موت، باعتبارها تهديداً حقيقياً لمصالحها، ولوجودها كدولة، سبق ذلك حرص بكين خلال السنوات الماضية على تكريس حضورها ودورها المؤثر في النظام الدولي، وتكريس صورتها كقوة كبيرة منافسة لواشنطن، من خلال نموذجها المتمثل بمبادرة الحزام والطريق، وبالشراكات القائمة على التعاون مع العديد من القوى الإقليمية والدولية وفي طليعتها روسيا، حيث قدمت الدولتان خارطة طريق بديلة للعلاقات الدولية غير ما أنتجته الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، يقوم على التعددية القطبية، بعيداً عن تعميمات الفوضى الخلاقة والحرب الاستباقية والغزو كما حصل في العراق، أو إسقاط المفاهيم والقيم والهيكل القسرية، وسياسة العقوبات والحصار واستلاب الآخرين، وشيطنة الدول الساعية للنمو والتقدم وتنويع مصادرها، وعدم الإرتهان لوصفات المنظومة الواحدة بشروط القهر والإذعان.



خريطة طريق العلاقات الدولية البديلة الروسية الصينية المؤسسة لنظام دولي جديد تتلاقى أيضاً مع توجهات وسياسات دول أخرى تصب في نفس الإطار مثل الهند والبرازيل وإيران وجنوب إفريقيا وغيرها من الدول التي عبّرت في الكثير من المواقع والمناسبات واللقاءات الثنائية والجماعية عن الحاجة إلى نظام علاقات دولية يقوم على التشارك والمساواة فيما بين دول العالم، لتحقيق الأمن والسلم والاستقرار والتنمية المستدامة، ومكافحة الفقر والوباء، وتحقيق الازدهار للجميع.

أما أوروبا فيبدو واضحاً أنها تعيش فشلاً وخفاقاً استراتيجياً في تأكيد نفسها كقوة جيوسياسية مؤثرة في التوازنات العالمية وفي التموضع في سياقات إعادة تشكيل النظام الدولي، فلمشهد استقرارها إلى حين على تبعية أوروبا للولايات المتحدة الأميركية ولمظلتها العسكرية بحجة التهديد العسكري الروسي المتمثل بالحرب في أوكرانيا، والتحول للاعتماد على مصادر الطاقة الأميركية الباهظة الكلفة بدلاً عن مصادره الروسية التي وفرت للأوروبيين أرضية كبيرة للبقاء في دائرة القوى المنافسة عالمياً، وصرف النظر عن التحقيق في تفجير خطوط الطاقة الواعدة "نورد ستريم ١ و ٢"، والتي شكّل إيقافها باكورة وعود بايدن لأوروبا وتحديداً لألمانيا التي أنفقت عليها مليارات الدولارات، خشية من إثبات الاتهام الروسي لواشنطن بتخريبه، واحتواءً لصعود أي قوة داخل القارة الأوروبية تلاقى موسكو في منتصف الطريق الأوراسي، ما يعني حتماً ودون أدنى شك تلاشي حلف الأطلسي وهيمنة الولايات المتحدة عليه، ومعها نفوذها الاقتصادي والسياسي والعسكري في القارة التي كانت ولقرون خلت مركزاً للسياسات والعلاقات الدولية ولصياغة النظام الدولي.

واللافت في سياق التحولات والمتغيرات الدولية مقارنة البرازيل وموقفها المتميز الداعي إلى إقامة نظام دولي تعددي يقدم القانون الدولي باعتباره المرجعية الحاكمة للعلاقات الدولية، ودورها الرائد فيما يتعلق بقضايا نزع السلاح الدولي، والتنمية المستدامة وعدم الانحياز، وحضورها الفاعل والنشط في عدد من الأطر والتجمعات الدولية مثل مجموعة الـ ٧٧، مجموعة الـ ٢٠، وتجمع البريكس، وتمتعها بعلاقات ممتازة مع الولايات المتحدة وأوروبا، وأيضاً مع روسيا والصين التي تعد الآن أهم شريك تجاري للبرازيل وابتعادها عن الاصطفافات الدولية، كل ذلك يعطيها زخماً للعب دور متقدم في تشكيل نواة لقيادة العالم النامي، ولعب أدوار فاعلة في بناء السلام خلال هذه الفترة الحرجة التي يمرّ بها النظام الدولي والعلاقات الدولية.



الهند بدورها رفضت دعم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تدين "الغزو الروسي لأوكرانيا"، بفعل علاقة نيودلهي الاستراتيجية مع موسكو والتي تعود إلى الحرب الباردة، إذ كثيراً ما استخدمت روسيا حق النقض في مجلس الأمن لإجهاض تدويل قضية كشمير وإبقائها في إطارها الثنائي الهندي الباكستاني وهذا ما تقدره الهند كثيراً، كما وترى نيودلهي أن موسكو قوة موازنة للصين، فأكثر من ٦٠٪ من أسلحة الهند تأتي من روسيا. كل هذه العلاقات تعززها أطر التعاون العسكري الاستراتيجي بين البلدين.

كما ويسجل للهند عدم خضوعها للاملاءات الأميركية المتمثلة بوقف التعاون الاستراتيجي مع روسيا، إذ قبل طلب واشنطن لنيودلهي بوقف استيراد الغاز والنفط الروسي وبلغ أخرى برفض قاطع وموقف حازم على الرغم من تلويح وزير الخارجية الأميركية أنتوني بلينكن بورقة حقوق الإنسان في الهند، حيث دعا وزير خارجية الهند سوبرامنيام جايشانكار في وقت سابق الذين يدققون بأرقام التبادل والتعاون الاقتصادي الهندي الروسي إلى التدقيق بالأرقام الأوروبية في مجال استيراد الغاز الروسي.

أما في منطقتنا فيبدو جلياً أنها تتفلسف شيئاً فشيئاً من قبضة واشنطن باعتبارها ساحة لنفوذها الأحادي وحقل تجارب لسياساتها الممتدة منذ أقوال النفوذيين الفرنسي والبريطاني بعيد نهاية الحرب العالمية الثانية بسنوات وصولاً إلى إدخالها في "ثورات" ما يسمى "بالربيع العربي"، حيث استثمرت واشنطن كثيراً في الخلافات والتوترات السعودية الإيرانية للحفاظ على هيمنتها في المنطقة من خلال نفوذها في الخليج باعتبار هذه المنطقة واحدة من أهم المناطق الاستراتيجية والحيوية في العالم لناحية الموارد التي تختزنها، والممرات المائية الحيوية والتي يمرّ عبرها الكم الكبير من موارد الطاقة، إضافة إلى استغلال هذه الدول باعتبارهم زبائن مهمين للسلاح الأميركي، إذ تعتبر المبادرة الصينية التي أثمرت اتفاقاً سعودياً إيرانياً مدخلاً لفهم تحوّل بكين عن مسارها التقليدي في مقاربة الأزمات الدولية التي كانت تقوم على إصدار البيانات والتصريحات دون انخراط عميق في صناعة الحلول أو المساعدة في التوصل إليها، إذ تكررت اللقاءات والاجتماعات لإعادة وصل ما انقطع من علاقات عربية - إيرانية وعربية - عربية وتحديداً في ما يخص سوريا. الإعلان الثلاثي الصيني الإيراني السعودي يمثل واحداً من أكبر التحديات الجيوسياسية للولايات المتحدة في المنطقة وانتصاراً للصين في تحديها للهيمنة الأميركية.



في المقابل نرى تنامي وتشبيك كبير للعلاقات الإيرانية الروسية، موسكو أرسلت أسلحة غربية من حلف الأطلسي غنمها من الحرب في أوكرانيا لطهران لكي تقوم باستنساخها، كما ستزود روسيا إيران بمقاتلات سوخوي ٣٥ الروسية من الجيل الخامس. وبالتالي نحن أمام مشهد ينبئ بكسر التفوق العسكري الصهيوني المدعوم أميركياً، يعزز من كل ذلك الشراكة الصينية الإيرانية في كل المجالات والتي تظهر انزياحاً قوياً نحو تحقيق التوازن العسكري الإقليمي الذي حالت واشنطن دون حصوله منذ عقود.

أما تركيا فترى أن النظام الدولي يشهد تحولاً كبيراً يستدعي تغيير موقعها الدولي، وإعادة الاعتبار لمكانتها كقوة ناهضة متوسطة تسعى للعب أدوار كبرى برزت جلية في الحرب الأوكرانية، وسعيها لتصفية اشتباكها الإقليمي مع دول الجوار مثل سوريا خاصة، والسعودية ومصر وغيرها من الدول عامة، فضلاً عن استمرارها في لعب دورها كعضو مشاغب في حلف الأطلسي لا غنى عنه، وقد عبّر عن ذلك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي قال: "لن نكرر الأخطاء التي ارتكبت بعد الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة. هذه المرة سننتهز الفرصة التي تطرق باب بلادنا".

حضور الصين وروسيا على المستوى الدولي انسحب على القارة الإفريقية التي تشهد ما يشبه الثورة على الغرب الاستعماري، ضمور وانحسار كبير في النفوذ الفرنسي فيها، وتوجس أميركي من تعاظم نفوذ الصين وروسيا في إفريقيا، سيما بعد توقيع موسكو لأكثر من ٢٥ اتفاقية عسكرية مع العديد من دول القارة السمراء منذ العام ٢٠١٥ وحتى الآن، وشطب أكثر من ٢٠ مليار دولار كديون لدولها مستحقة لروسيا، وإعلان الرئيس بوتن عن أن روسيا جاهزة لتأمين الحبوب للدول التي تحتاجها مجاناً، فيما بكن تعتبر الشريك التجاري الأول لإفريقيا، كما أنها من الدول الخمسة الأوائل التي تنفق على الاستثمار في مجالات مشاريع التنمية والبنى التحتية، إضافة إلى تنامي حضورها العسكري فيها، وشطبها لـ ١٣ مليار دولار كديون على إثيوبيا لصالحها، ويظهر أن الحضور الصيني باتت يشكل مصدر قلق كبير لواشنطن خاصة مع عزم بكن على إنفاق أكثر من ٣٠٠ مليار دولار في إفريقيا على مدار السنوات القادمة، واعتبار الصين من قبل عدد من القادة الأفارقة شريكاً موثقاً وطويلاً الأمد للقارة.

بدوره الاقتصاد ليس بعيداً عن التحوّلات والمتغيرات التي تشهدها الساحة الدولية، فتقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تشير إلى تراجع حجم الاحتياطات المالية في البنوك المركزية حول العالم من ٧١٪ من العالم ١٩٩٩ إلى ٥٩٪ عام ٢٠٢١، وهي حتماً إلى تصاعد بفعل سياسة العقوبات القاسية



والهجمة الغربية التي حصلت على الاحتياطات الروسية، والتي دفعت البنوك المركزية العالمية إلى بدء سياسة تنويع الأصول المالية بحيث تقلل اعتمادها على الدولار الأمريكي لصالح سلة عملات متنوعة، والذهاب نحو اعتماد العملات الوطنية في التبادل التجاري كما هو الحال بين روسيا والهند، وشراء الصين للنفط السعودي باليوان وإمكانية اعتماد عمليتي الدولتين في التعاملات الاقتصادية والتجارية، ولا ننسى سعي دول التجمعات الكبرى مثل البريكس وشنغهاي والاتحاد الاقتصادي الأوروبي الآسيوي مع الصين على تصميم آلية لنظام نقدي ومالي دولي مستقل بعيداً عن هيمنة الدولار ونظام سويت، ويندرج في هذا السياق تطوير كل من روسيا والصين بدائل لنظام رسائل سويت الذي تمّ حظر أغلب البنوك الروسية منه، ما يعني أن البنوك الغربية لا يمكنها تتبع الصفقات الروسية والصينية التي ستغري دول أخرى للانضمام إليها.

الصين وروسيا دخلتا منذ زمن في تحدي القوى والهيمنة والأحادية الأمريكية التي يظهر أنها تسير في مسار انحداري، فإدارة بايدن تسعى جاهدة من أجل نظام أحادي القطب لم يعد موجوداً كما قال أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفارد ستيفن والت، التي وباعتقاده تخاف وتخشى من نظام دولي متعدد الأقطاب متحقق حتماً. هذه سنة في السياسة الدولية، الحافلة بتاريخ زاهر بسقوط الدول وقيامها، وتبدل النظام الدولي، واستحالة الديمومة على نظام دولي واحد، وهيمنة واحدة.

سيتذكر العالم طويلاً تلك المصافحة الحارة المرافقة مع العبارات التي قالها الرئيس الصيني شي جين بينغ لنظيره الروسي فلاديمير بوتين بعد اختتام زيارته لروسيا: "هناك تغييرات لم تحصل منذ ١٠٠ عام وعندما نكون معاً فأنا سنقود هذه التغييرات" ليرد الرئيس بوتين عليه بالقول "موافق".



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في ١٨-١١-٢٠٠٦، بمدينة بابل (الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية بصورة علمية واستراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة في الشأن المحلي والاقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

للتواصل مع إدارة المركز :

www.hcrsiraq.net



hcrsiraq@yahoo.com



07810234002



2405



hammurabicenter2021



hcrsiraq



hcrsiraq



channel/UCuBniciFORwvqcet0l3xetg



العراق - بغداد - الكرادة - العرصات الهندية - قرب السفارة الصينية

